حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٣١) ٢٠١٤/٠٣/١٦ م | www.al-badeel.org | Issue (131) 16/03/2014

الثورة في عامها الرابع : استعادة القرار السياسي المعارض ما زال ضرورة

■ حسام ميرو

تدخل ثورة السوريين عامها الرابع بعد أن عرفت تحولات كثيرة، وبعد أثمان باهظة دُفعت من أجل التغيير، وما زال الوقت أمام نهاية مآسي السوريين طويلاً، فلا الانتفاضة السلمية أقنعت النظام بالحل السياسي، ولا القوة العسكرية أنجزت ما عجزت عنه الانتفاضة، ولا المفاوضات قدمت مفاتيحاً للحل، وما زال المشهد السوري مفتوحاً على المزيد من التعقيدات التي لا توحي حتى اللحظة بوجود أفق قريب لتفادي ما هو أسوأ: أي استمرار الوضع السوري في الانزلاق إلى تلاشي كل مقومات الوطن السوري.

نحن إزاء مشهد سوري وإقليمي ودولي مركب وبالغ التعقيد، فالنظام ما زال مصراً على ابتكار المزيد من العبث السياسي، ماضياً في خياره العسكري، دون وجود أدوات ضغط إقليمية ودولية كافية لزحزحة موقفه، ودون وجود أدوات ضغط من حاضنته "الموالاة" ، أو من داخل النظام نفسه، كل ذلك مع استمرار الدعم الإيراني له، فالمعركة التي يخوضها النظام ضد شعبه منذ ثلاث سنوات باتت اليوم معركة إقليمية من أجل نفوذ ومصالح إيران ومن يدور في فلكها.

بالمقابل، فإن المعارضة السياسية لم تتمكن من بناء قنوات تنسيق فيما بينها، وهو ما جعلها تعيش حالة تنافس في كثير من الحالات، دون الأخذ بعين الاعتبار مخاطر هذا التنافس، وقد تحولت بعض قوى المعارضة إلى أجسام مثقلة بمشكلاتها الداخلية، وهو ما أعاق عملها كمؤسسات سياسية مهمتها تقديم الدعم للثورة، وبناء استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار مختلف العناصر في الواقع السوري، وتقدم بذلك نموذجاً مهماً لمختلف مكونات الشعب السوري، وأن تسحب ذريعة بعض الدول بعدم وجود بديل سياسي ناضج.

أما الواقع العسكري للفصائل المسلحة فهو واقع معقد، فقد باتت الكثير من الفصائل تعمل وفقاً لتصوراتها الخاصة، أو في تنافس مع قوى أخرى على مصادر الدعم والتمويل، مع هشاشة الوعي السياسي لدى هذه الفصائل، وعدم قبول معظمها بوجود قيادة سياسية لها، وهنا لا يمكن لنا أن نتصور أية قوة عسكرية من دون قيادة سياسية تحدد أهداف العمل العسكري، فهذه الحالة نتيجتها الطبيعية العشوائية والفوضى في العمل، وهو ما أثبته الواقع العملي.

من جهة أخرى، علينا ألا ننسى أن الساحة السورية عرفت اختراق قوى جهادية لها، ولم يكن هناك خطاب مضاد لها من قبل القوى السياسية الرئيسية، والتي ظلت تعيش حالة من الصمت والتردد إزاء القوى الجهادية، حتى استفحلت حالة هذه القوى، وباتت عبئاً لا يمكن تحمله من حيث تشويه صورة الثورة، وهو ما استفاد منه النظام بشكل كبير، حتى أنه وضع مسألة مكافحة الإرهاب كبند أول في مباحثات جنيف2 .

إن كل ما نستعرضه هو محاولة لتوصيف الواقع بعد مرور ثلاث سنوات على انتفاضة السوريين، لكن الأسئلة التي تشغل بال السوريين هو : متى تنتهي المأساة السورية بكل تفاصيلها التي باتت أكثر من معروفة؟ ، وكيف ستنتهي؟ وأية سورية ستكون لدينا؟ وغيرها الكثير من الأسئلة. من الصعب تقديم إجابات دقيقة حول تلك الأسئلة، فهي مرهونة بموازين قوى مختلفة، لكن من المهم رغم كل الصعوبات الموجودة التذكير بضرورة إنجاز مسائل عديدة كانت وما زالت ضرورة، وفي مقدمتها فتح حوار سياسي بين مختلف القوى المعارضة، وتجاوز خلافاتها، واستعادة ما أمكن من القرار السياسي المعارض، وتجاوز المصالح الضيقة لهذا الفصيل أو ذاك، ولن يكون هذا ممكناً من دون إجراء نقد جدي للأخطاء التي وقعت فيها مختلف القوى.

إن النظام يثبت يوماً بعد يوم أنه ماضٍ في خيار تدمير سورية، ورفض أية تسوية، وهو يستفيد من أخطاء المعارضة، ومن هشاشة وتردد الموقف الدولي، لذا فإنه جدير بكافة القوى السياسية أن تسعى إلى عهد جديد فيما بينها، ومن الأجدى لأي فصيل سياسي أن يسعى إلى الحوار مع القوى السياسية السورية في المقام الأول، في وقت بات فيه الحوار مع القوى الإقليمية والدولية يحتل المرتبة الأولى على أجندة المعارضة السورية.

الثورة تدخل عامها الرابع والضياع السياسي لا تعوضه زوبعة الحسم العسكري

«البديل» تقرأ انكسارات السوريين وانتظارهم الضبابي الطويل

تحقيق - ياسر بدوي:

المأساة السورية تتواصل ، الأحلام تكبر كلما أحرقت البراميل المتفجرة أركان المنازل وسقوفها التي تأويهم من المجاهيل التي يرددها السياسيون في المعارضة والنظام ، علّ الغد المنتظر يأتي لهم بفرج طال ليله.

التجربة السورية تختصر الأفكار و السياسات و العقائد و التاريخ ، وتلقي الأضواء الباهتة على التنافس العالمي المتداخل وأزماته الواضحة ، هي تجربة واقعية لأزمة الحضارة ، وتظهير للصراع التاريخي الذي يستخدم اختلاف المذاهب و الطوائف و الأديان ، الذي حكم العلاقة بين الشرق و الغرب وأدواتها الإقليمية، وأعادت الأزمة الدامية طموحات دولية لإمبراطورية تقاعدت ، وإمبراطورية تحلم بالتاريخ لصناعة نفوذ وهمي ، و الإمبراطورية الأعظم في التاريخ تنسج خيوطها لاستنزاف الخصوم الدوليين المحتملين و لا تحسم بالضربة القاضية ؟

انطلقت الثورة في آذار 2011 سلمية واجه غياث مطر وزملاؤه الجيش و قوات الأمن بالورود، فسحبت حنجرته. لينفذ النظام مخططه بتشويه الطوفان الشعبي الذي لاح في الأفق، و يجبر من ثار و من انتظر و من ينتظر الفرصة على حمل السلاح، وأوجد النظام عصابات مرتبطة بأجهزته الأمنية، تخرب و تقتل باسم الثورة، و يكمل مخططه مع العام 2012 بأصوات الانفجارات التي هزت دمشق و الضمير وخلخلت القناعات، وكان الخادم جاهزاً دبره النظام، واشتغل عليه كثيراً ويظهر التطرف والإرهاب، ومع ذلك استمرت الثورة، و لا يفوت الثوار فرصة متاحة إلا وخرجوا ليصرخوا لحريتهم.

تسابق العقل السياسي العالمي في طرح المبادرات السياسية مع النظام الذي أفرد أوراقه فكان بيان جنيف واحد للانتقال السياسي و الاتفاق على جنيف اثنين في مواجهة داعش النظام و البراميل المتفجرة .

العملية السياسية اليوم في العناية المشددة، و الحسم العسكري لأي من الطرفين وهم بين التهديد من حقد حزب الله في يبرود و مقبرة "داعش"، والمواطن السوري يعود يستذكر شعارات رفعها بحسه وفطرته ليقول من جديد يا "الله ما لنا غيرك"، فالثابت الوحيد أن الأطراف لا تسلم بالحتمية التاريخية ، الشعوب نهر متدفق ؟ كيف يرى السوريون السنة الرابعة من ثورتهم ضد الطغيان ، "البديل" قرأت بنية التفكير ، السياسيون يتهربون إلى الآن لا يقدرون أهمية الكلمة و الحجج كثرة الاجتماعات والفكر ما يزال غائباً و أدوات التفكير هي ذاتها.

عبد الباري عثمان رئيس كتلة كردية في اتحاد الديمقراطيين يقول : تتجه سوريا إلى الفوضى، وهذا ما تريده دول إقليمية، والتخاذل الدولي يشجع النظام على ارتكاب أفظع الجرائم بحق السوريين لدعمه "داعش" وأخواتها، و من خلال براميله وأسلحته الروسية و الإيرانية ، إيران تنفذ مشروعها القومي، و لا يهمها من الإنسانية سواها ،والمعارضة يلعب بها كل حسب مصالحه وأغلبهم (رخيصو الثمن).

وعند سؤال القادة في الميدان لنعرف رأيهم و هم يدارون أنفسهم من القذائف العمياء و البراميل المدمرة يجيبنا الحاج أبو سليمان القائد في لواء التوحيد والجبهة الإسلامية : سوريا تتجه إلى المجهول ، إلى ما هو غير معروف الملامح ، لا نعرف أين نسير ؟ المسار السياسي مأزوم وغير واضح الخطوط ، والعسكري فاشل، نحن نتوسل السلاح ، نرى الطائرات فوقنا ولم نستطع الحصول على مضادات لها ، فشلنا في المسارين السياسي و العسكري بسبب ظهور الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش) حيث استنزف هذا التنظيم الرجال والسلاح، و حرف المعركة عن مسارها، وشوه سمعتنا. و السبب الثاني هو تشرذمنا، فقد انتهى اجتماع الائتلاف مع العسكريين إلى عراك بالأيدي، نحن نمضي إلى المجهول ؟.

عمار القربى رئيس تيار التغيير يقدم تحليلاً سياسياً مبنى على مسلمات متداولة، ويرى أن البلد لم يعد سوريا التي نعرفها، وأن الأزمة أصبحت دولية، وليس هناك إلا خيارات ثلاث :

أن يحسم النظام عسكريا على الأرض وينتظر تعويمه دوليا .

أن يقرر المجتمع الدولي التدخل طبعا بوجوه عدة لفرض مناطق عازلة أو امداد الثوار بالسلاح .

عبد الباري عثمان

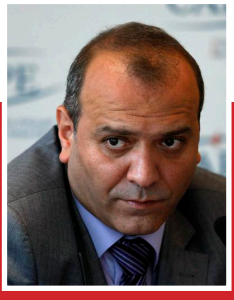

عمار القربي

العميد أحمد طلاس

منتهى سلات

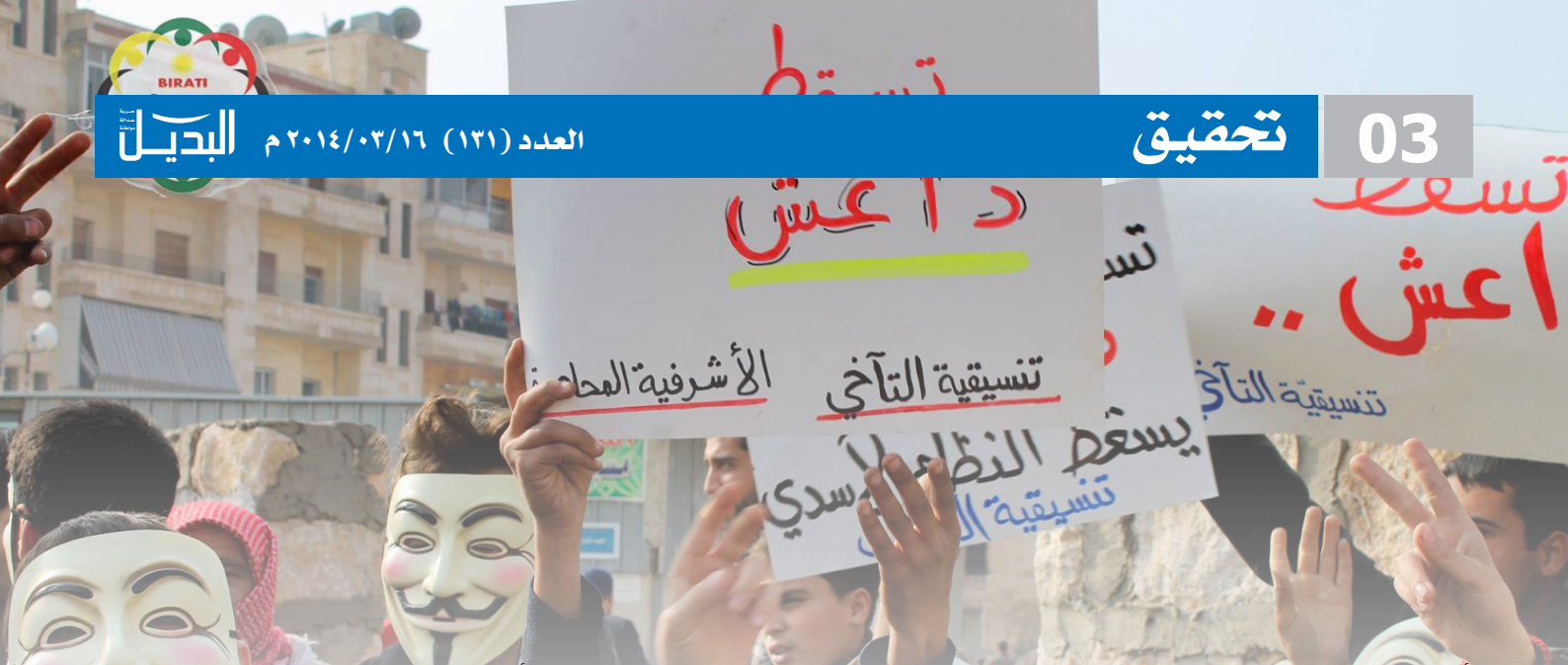

أن يستمر الوضع لا غالب و لا مغلوب ، ولو تم حسم بعض المناطق هنا و هناك ، ويبقى الملف السوري ملفاً مثمرا دوليا ، أمريكا تستنزف خصومها و تصبح سوقاً للسلاح، وهذا سيزيد النظام انبطاحا و كذلك المعارضة .

العميد المجاز أحمد طلاس– قائد عسكري في الجيش الحر يقول: نأمل الفرج من الله عن قريب ، برأيي تتجه سوريا إلى الأسوأ ، كتل الثوار المعتدلة حتى الآن لم تتمكن من إنتاج ملامح وحدة حقيقية فيما بينها ، وهم الأمل. الذي نتطلع إليه. وجبهة النصرة تزداد قوة وتتحكم بكل شيء ، وتنظيم "داعش" لم يظهر له بوادر انسحاب حقيقي وضعف في بنيته ، اعتقد أن "داعش" في حالة إعادة تموضع مع استيعاب ما حدث لتنظيمها من خسائر، و(حالش) لا يزال مستميت في القتال، ومعه أعوانه المعروفين ، النظام ، لا يزال متماسكاً ويقاتل مع أعوانه ، من الخطورة بمكان أن الأركان القديمة، إدريس ومجموعته كان من واجبهم الوطني أن يسهلوا الطريق لزملائهم، قاموا بالانتفاض بوجه السلطة الجديدة، وهذا خطر جداً ويزيد التمزق أكثر ، عالمياً الوضع سيء جداً، ولا يوجد مساعدة حقيقية ولا بأي شكل، إغاثة ، أدوية، سلاح .... إلخ، هناك بادرة خير في التململ العلوي للانتفاض، وأتصوره قريباً.

في التنوع السوري الغني نجد القلق من الحدث عاماً، الشاعرة و الفنانة منتهى سلات تقرأ العام الجديد لسوريا وهي ترسم أملا أدبيا فترى أنه " لا يمكن لخيال مهما ارتقى أن يتكهن بمصير أمة، أو يرسم له نهاية لخطه البياني المنحني، والذي لن ينغلق أبداً بانغلاق أفق البعض الذي يقتصر على جمع سلبيات الثورة السورية وينسى إيجابية واحدة لو تحققت لانتصر مفهوم الإنسانية الفاشل على مدى التاريخ ، نحن الفنانين طالما حلمنا بوطن تحكمه عريشة الياسمين، والسلطة فيه تكون بيد العصافير والفراش، والإنسان فيه مقدس على قدر إنسانيته لا عبوديته .رغم ما يحدث لست قلقة على سوريا، يد الله المقدسة سترعاها وكلمة الحق يجب أن تقال: للتخاذل العالمي الدور الكبير لانحدار ثورتنا السورية صوب الهاوية، لكنها لم تنته، وستعود سورية ليس كما كانت جثة باردة في عهد الظالم، بل سنعمرها بقلوبنا وأفكارنا الطازجة، وقد دفعنا لذلك الثمن الكبير، ولن نتخلى عنه .. يوما ما ستعيش سوريا بكرامة كما يحب الله لها أن تعيش ..

وفي سياق القراءة للمسار يتقدم من حركوا الثورة، ووجدوا أنفسهم مبعدين عنها من معارضة إقصائية، و تطرف قاتل، فيحسم السيد نبيه السيد علي رؤيته بجملة واحدة (سوريا في أربع كلمات " لا حل ولكن حسم " -------- نعمل على إستراتيجية لذلك) لعله عزاء للنفس، و مكابرة تحافظ على الأحلام.

الكاتب الساخر خطيب بدلة، و عضو الائتلاف الوطني، مدير جريدة كش ملك الالكترونية يرى أن "سوريا ذاهبة باتجاه الخلاص من ديكتاتورية بيت الأسد، بس الطريق صعب وشائك ومكلف. والموجة زاد عدد راكبيها إلى حد فظيع. الله يعين سوريا".

الصحفي مسعود عكو لم يعد يجد أدوات للتحليل حسب وصفه واختصر : "العلم عند الله ما عاد حدا ممكن يتكهن بأي شيء".

بينما يرى الصحفي محمد عبد الله : تراجع الخبر السوري لمصلحة الخبر الأوكراني ظاهريا ، لكن الخبر السوري في صلب الخبر الأوكراني ؟ بمعنى أحد العوامل التي تلعب دورا بارزا الاستحقاق الانتخابي و السلاح الكيماوي ، لا حل سياسي إلا التقسيم .

عدنان عبد الرزاق الصحفي المستقل يرى أن واشنطن لن تسمح باي حل دون أن يكتمل المشهد السياسي العام دوليا .

الدكتور صلاح واللي النائب في البرلمان الالماني، السوري الأصل، و رئيس التجمع الوطني السوري الديمقراطي، قال إن الوضع الدولي في حالة سبات ونوم تجاه الأزمة السورية، و يجب أن يكون الحل سورياً خالصاً و البداية من لقاء بين المعارضة لتشكيل كتلة وطنية ديمقراطية تستطيع سد الذرائع و التأسيس لسورية جديدة .

المشهد السوري الشعبي و السياسي و الثوري و الفني و الأدبي في سوريا مشوش وغير واضح المعالم، كذلك المناخ الدولي، لكن السوريون محكومون بالأمل، و لعل العام الجديد يأتي بتوصيف جيد للحالة العامة، والاستعصاء الحاصل لتلمس بداية الحل ، و هنا تعظم وتكبر المطالب أمام المعارضة السياسية في وضع استراتيجية جديدة مبنية على أسس واضحة .

الشهيد غياث مطر

عدنان عبد الرزاق

مسعود عكو

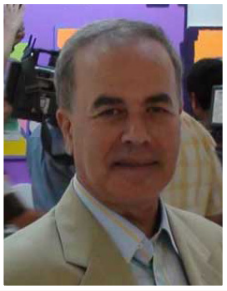

خطيب بدلة

إعلاميون وناشطون يدعون زملائهم للعودة إلى حلب بعد خلوها من «داعش»

حلب- محمد إقبال بلّو:

استبداد "داعش" يشابه استبداد النظام إجراماً وعنفاً ، أدى عبر شهور إلى تشتت ناشطي حلب وإعلاميها وتفرقهم في مناطق مختلفة بعيدة عنها ، وأهم تلك المناطق هي المدن والبلدات التركية القريبة حلب، مثل أنطاكية والريحانية وكلس وغازي عنتاب ، إذ رحل من كتبت له النجاة من العقاب "داعش" والنظام من هؤلاء الشباب والناشطين بغية النجاة بحياتهم لا أكثر.

انسحبت قوات التنظيم التكفيري من محافظة حلب وريفها الشمالي والغربي لعدة أسباب، من أهمها فقدان التنظيم لحاضنته الشعبية التي خدعها فترة من الزمن، ومن ثم افتضح أمر جرائمه بين صفوفها، والسبب الآخر ضربات الثوار المتكررة التي لم تعرف الملل عبر شهور لهذا التنظيم الإرهابي المتعاون مع النظام بشكل أو بآخر، حينها عاد بعض الناشطين إلى حلب وريفها، والكثير منهم بقوا في الأراضي التركية بعد أن رتبوا لأنفسهم حياة جديدة، أو أعمال أخرى غير العمل الإعلامي والنشاط الثوري في الداخل السوري.

مؤخراً بدأت تظهر دعوات عديدة من ناشطين ثوريين وإعلاميين لزملائهم للعودة ، وهي أشبه بمناشدات لهم من أجل العودة إلى أحياء حلب لمتابعة أنشطتهم السابقة ، خاصة بعد أن أصبح عدد هؤلاء محدوداً في كبرى مدن الشمال السوري، والتي يعتبر أكثر من سبعين بالمائة من أراضيها "مناطق محررة"، بينما تشتعل على الأطراف جبهات لم تعرف الهدوء يوماً منذ بداية العمل الثوري العسكري.

يقول الناشط محمد رافع الراية، وهو من نشطاء الريف الحلبي: إخوتي الشباب الموجودين في تركية ، من الرقة ومن حمص ومن حلب ومن مختلف المحافظات، إن سورية بحاجتكم، وإن كنتم لا تجدون أي فصيل من الفصائل العسكرية في

المكان الأكثر أماناً من القصف هو الجبهات

حلب مناسباً للعمل معه سواء عسكرياً أو إعلامياً، فأنا أقترح أن يتم تشكيل فصيل منكم أنتم، يكون مستقلاً عن الجميع، وسأكون عوناً لكم في ذلك، بل خادماً لكل الأحرار. يوجد الكثير من الناشطين والمثقفين وطلاب الجامعات هنا كلهم يعملون على الجبهات في المجالات التي يبرع كل واحد منهم فيها ، أرجو من كل ناشط ومثقف خارج سورية أن يجمع معه عشرة شباب فقط ويدخل معهم إلى حلب، وبذلك سنكوّن مجموعة ضخمة قد تنجز الكثير ضد هذا النظام الإجرامي أفضل من المكوث خارج بلدنا من دون فائدة.

أما الناشط السياسي والإعلامي هاني العزو فإنه يرى أن كل من يشجع السوريين على الخروج من سورية ومن يسهل لهم سبل الهجرة إلى بلدان مختلفة ويحثهم على ذلك فهو يضر بانتصار الثورة ، ويرى أنه لا بد من القيام بخطوة ما لإعادة الحيوية إلى العمل الثوري المدني والإعلامي في حلب، إلى جانب العمل العسكري، فأهمية النشاطات المدنية والإنسانية والإعلامية لا تقل أهمية عن العمل المسلح ضد هذا النظام ، ويضيف العزو: علينا أن نحشّد كل الطاقات والإمكانات الشبابية ضد نظام القتل والتهجير ، وكيف لنا أن ننجح في عملنا الثوري وقد فقدت حلب معظم كوادرها الشبابية.

ويتابع: " لا بد من القيام بخطوة ما ، هي محاولة ليس إلا لإعادة شباب حلب وريفها إلى أرضهم ووطنهم بعد أن خرجوا منها مرغمين واعتادوا على العيش في المدن التركية دون إنجازات حقيقية ثورية، ونحن لا ننكر بعض الجهود الإعلامية التي يقوم بها بعض زملائنا رغم وجودهم في تركية، إلا أن مردودية عملهم ستكون أهم وأكبر عما ينجزونه حالياً إذا عادوا إلى العمل الميداني الحقيقي المثمر".

عبد الرحمن اسماعيل، وهو إعلامي تابع للواء أحرار سورية، ويعمل في مناطق حلب القديمة، حدثنا عن الموضوع قائلاً: عمل الإعلاميين على الجبهات وستستغربون إن قلت لكم أن المكان الأكثر أماناً من القصف هو الجبهات، إذ أن النظام مؤخراً توقف عن قصف الجبهات نهائياً، لأنه جرب ذلك مرات عديدة وسقطت براميله وقذائفه على مواقع تابعة له قريبة منا بالخطأ فتوقف عن ذلك ، لذا فأنا أدعو كل زملائي الموجودين على الأراضي التركية أن يتحركوا إلى الداخل السوري، وإلى الجبهات مباشرة، لأنها مكانهم المناسب والآمن، كما أن مكوثهم في تركية قد طالت مدته، ونحن نقدر خطورة وضعهم عندما خرجوا ونعلم مدى المعاناة والضغط الذي تعرضوا له قبل أن يقرروا الخروج من حلب، خاصة ما ارتكبه تنظيم داعش من جرائم بحق الجميع، وخاصة الناشطين والإعلاميين، لكن مدينة حلب حالياً قد خلت من عناصر هذا التنظيم وعادت للعمل الإعلامي أهميته ومتعته وحياته، بحيث يكون من أهم العوامل المؤثرة في الثورة السورية.

يلبي بعض الشباب الحلبي هذه النداءات ويتجاهلها البعض، إلا أنها بدأت تثمر، وبدأ العديد من الناشطين والإعلاميين بالتدفق عبر الحدود إلى حلب ليتابعوا عملهم الثوري الذي مارسوه منذ بداية الثورة ونجحوا فيه، بل أبدعوا لدرجة أن الكثير منهم ومن غير المختصين أصبحوا إعلاميين معتمدين لدى مؤسسات إعلامية كبيرة ومعروفة.

سنـــــوات الحـــرب على الســـــوريـــين

غازي دحمان

مرت ثلاث سنوات على السوريين، لم يكونوا فيها بخير وسلام، ويبدو ان الأحداث تعدهم بمزيد من الأسى والظلم، طالما لم تنكسر قاعدة المعادلتين الداخلية والدولية التي تنتج شروط مأساتهم الراهنة، وطالما استمرت تلك الماكينة الرهيبة بالعمل ووقودها الحقد على السوريين والطمع ببلدهم.

ثلاث سنوات أرادها السوريون طريقاً لكرامتهم ومستقبلاً أفضل لأبنائهم وحياة غير تلك التي عاشوها وتحملوها تحت نير الاستبداد والظلم، وذلك أن أغلقت كل الطرق والمسالك وتدمرت كل جسور العبور إلى الأمان، وأراد نظام الحكم العائلي أن يوصل السوريين إلى حالة أبدية من الإحباط والاستكانة والرضوخ، ليتسنى فعل كل ما يشتهي بالعباد والبلاد.

وعبر تلك السنوات الثلاث، وفي محاولته اليائسة باستمرار القبض على سورية، أخرج نظام عائلة الأسد سورية من المعادلات السياسية، ويكاد يشطبها ككيان ونسيج اجتماعي، وحولها إلى مجرد ملعب لرهانات القوى، وساحة مستباحة لكل من يرغب بتسجيل موقف دولي، وكل طامح لتبوأ مكانة دولية في ظل حالة الفوضى الضاربة أطنابها في النظام الدولي.

ربما لم يعد مفيداً الكلام عن وقائع السنوات الماضية، إلا اللهم سوى أنها تذكرة بثورة شعب جرى التنكيل به، وتعريضه لأسوأ سياسات الانتهازية التجريبية من قبل القوى الدولية، غير ذلك فإن الأهم بات هو الحاضر وتفاصيله، والمستقبل واحتمالاته.

لا يبدو في الأفق الحاضر ثمة إمكانية لحل سياسي، بعد فشل جينيف 2 ، الغالب أن الحل السياسي جرى تأجيله إلى حين إعادة صياغة المعادلة الميدانية من جديد، لكن الأكيد ان النظام يجهّز لمرحلة مقبلة باحتمالات مفتوحة على مستويات متعددة، ومروحة واسعة من الخيارات، يشتم منها مزيج من الأذى وزيادة منسوب الخراب لسورية وعلى كل الصعد، يترافق ذلك مع اشتداد الصراع الدولي في أكثر من رقعة وملف، وتحول نظام الأسد إلى ما يشبه الجوكر في اللعبة الدولية، وخاصة لدى حلفائه الذين باتوا يعتبرونه أهم اوراقهم الرابحة، لما يتمتع به من صلاحية وقدرة على التدمير وتهديد الأمن والاستقرار على مدى إقليم حيوي ومؤثر في معادلة المصالح الدولية وميزان القوى الإستراتيجي العالمي.

وفي طريقه إلى تغيير المعادلة السورية والتحكم بمآلات مستقبلها، يسعى حلف بشار الأسد إلى تجهيز الادوات المناسبة لإنجاز هذه المهمة، حيث تفيد المعلومات بتكثيف الحضور الإيراني العسكري في الميدان السوري، سواء بشكل مباشر من خلال حشد ألاف الجنود والمقاتلين من عناصر الحرس الثوري الإيراني وفيلق القدس، إذ تقدر المعلومات عددهم بالألاف، او عبر ميليشيات ومقاتلين شيعة من" حزب الله" و" لواء أبو الفضل العباس" و" لواء بدر" الذي يخضع لسلطة وزير النقل العراقي هادي العامري!، وهو الأمر الذي دفع بقاسم سليماني، حاكم سورية والعراق الفعلي، إلى المباهاة في احتفال جماهيري بقوله" إنّ سوريا الآن باتت محوراً لمواجهة أساسية تقف فيه الدنيا في جانب وإيران في الجانب الآخر... مَن يدعون إلى ذهاب الأسد واستبداله بشخص آخر لا يقفون على حقيقة الأمر".

جرى تأجيل الحل السياسي إلى حين إعادة صياغة المعادلة الميدانية من جديد

بالطبع، ليس من المتوقع أن يحقق الأسد ومشغليه الإيرانيون هدفهم الأكبر والمتمثل باستعادة السلطة على كامل الأرض السورية، ذاك أمر خرج عن إطار قدرتهم، ذلك أن ثورة السوريين أيضا أثبتت قدرة هائلة على هضم المتغيرات والتكيف مع مقتضياتها، رغم حالة التشتت الهائلة التي ينطوي عليها العمل الثوري، والسبب أن عملية إعادة إخضاع السوريين للسيطرة باتت أكبر من قدرة إيران وأذرعها في المنطقة، حتى أنه أمر تعجز عنه قوى أكبر من ذلك بكثير.

لكن المؤكد أن هذا الحلف الشرير لديه جملة أهداف اخرى يرغب بتحقيقها على الجسد السوري وجعلها معطيات حاكمة في الواقع السوري المستقبلي، انتقاما من السوريين من جهة، وتحقيقا للحلم الإيراني والرغبة الروسية من جهة اخرى، الجزء الاكبر من تفاصيل خطتهم باتت واضحة، وكشفت عن نفسها من خلال ترتيبات عديدة قام بها ذلك الحلف في سورية، من خلال إفراغ حمص من سكانها، وتهجير سكان القلمون، وتهجير سكان ريف دمشق، وتحريك الواقع الديمغرافي في أكثر من مكان، وتدمير حلب والتنكيل بتراثها وحضارتها، ونقل جزء كبير من مخزون الاسلحة، وخاصة ذات الطابع الاستراتيجي إلى الساحل، وتسليم المناطق الشرقية للتنظيمات الأصولية.

ثلاث سنوات من الثورة، وعقد أو اكثر من الحرب على السوريين، هكذا يخطط النظام ومشغليه، تهيئة البنية التحتية لحرب مستدامة، عقاباً للسوريين على ثورتهم، وذلك على قاعدة" بدكن حريي أعطيهن حريي".

لبنان والاستثمار السياسي لمشكلة اللاجئين السوريين

■ حسام الميلاد

توقعت المناقشات التي دارت مع خبراء أمام الكونغرس الأميركي أن تستمر الأزمة السورية عشر سنوات أخرى في ظل موازين القوى على الأرض. خبرٌ يبدو مهولاً لاسيما وأن مسؤولين في الأمم المتحدة أبدوا تخوفهم من أن يصبح عدد اللاجئين السوريين الأكبر في العالم، متجاوزاً بذلك عدد اللاجئين الأفغان الذي يحتل حتى الآن المرتبة الأولى. بينما تقدر المصادر الأممية أن نحو 9.3 مليون سوري أي ما يعادل نصف السكان تقريبا بحاجة الى المساعدة. وفي حال صدقت تكهنات الخبراء الأميركيين، يمكن لنا أن نتصور مدى تفاقم حجم الكارثة التي ألمت بالشعب السوري واللاجئين السوريين!

صحيفة «الغارديان» البريطانية في عددها الصادر يوم 2014/01/29، نشرت إحصاءً بعدد اللاجئين السوريين ادعت استناده إلى مصادر رسمية. يبين الإحصاء أن العدد الاجمالي للاجئين قد وصل الى (2386087) لاجئ، تصدر لبنان اللائحة من حيث عدد النازحين الذي بلغ حسب الصحيفة نحو (844021) لاجئ، وقدرت أنه يحتاج إلى (1216189393) دولاراً مع نسبة مئوية للتمويل تصل إلى (73%). يأتي الأردن في المرتبة الثانية، تليه تركيا، ثم مصر، ثم العراق. العدد في تزايد مستمر لاسيما وأنه من المتوقع أن يتحول لبنان إلى منفذ وحيد متبقي لهؤلاء اللاجئين مع تشديد الإجراءات على الحدود التركية والأردنية مع سوريا.

في الواقع تهربت الحكومة اللبنانية من التعامل مع هؤلاء السوريين الفارين من ديارهم بحثا عن الأمن كـ «لاجئين» لما له من دلالات سياسية، وغالبا ما غيّب هذا المصطلح على لسان المسؤولين اللبنانيين لتحل محله مصطلحات من نوع الضيوف أو النازحين، وحتى الآن ترفض الحكومة اللبنانية إقامة مخيمات خاصة بهم كما كان الحال مع اللاجئين السوريين في كل من الأردن وتركيا. كما تصرّ على التعامل معهم من خلال البوابة القضائية والأمنية. ونتيجة لذلك أعفت الحكومة اللبنانية نفسها من مسؤولية الإشراف على اللاجئين السوريين على خلاف ما حصل مع اللاجئين اللبنانيين الوافدين الى سوريا في العام 2006، وأعاق هذا أيضاً عمل مؤسسات المجتمع المدني والأهلي اللبنانية، ولم تحصل المنظمات الدولية لاسيما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على تصريح لمزاولة عملها إلا مؤخراً. كما تشترط الحكومة اللبنانية توافر الأوراق الثبوتية اللازمة لمنح اللاجئين السوريين الإقامة على الأراضي اللبنانية، وإلا تعرّض اللاجئ للاعتقال والملاحقة، وهو ما لم تشترطه الحكومتان التركية والأردنية. وهذه الأوراق هي: جواز سفر ساري المفعول، بطاقة الهوية، بطاقة مغادرة صادرة عن دائرة الهجرة والجوازات السورية، وبطاقة دخول صادرة عن الأمن العام اللبناني، ومن الواضح أن هذه الإجراءات إنما تهدف أساسا إلى منع دخول المعارضين السوريين أو المنشقين عن مؤسسات الدولة السورية الى الأراضي اللبنانية. وقد بررت العديد من عمليات تسليم المطلوبين أمنيا الى الحكومة السورية بعدم توافر الأوراق الثبوتية بحوزة هؤلاء.

إن انقسام لبنان الى موالٍ للنظام السوري ومعارض له، وهو الأمر الذي تناغم مع الانقسام المناطقي ذي الصبغة السياسية والطائفية، وتصاعد وتيرة الخطاب العنصري تجاه هؤلاء اللاجئين سياسيا وشعبيا، زاد من وضع اللاجئين السوريين في لبنان تعقيداً. أكثر هذه التصريحات تطرفا وعنصرية جاءت على لسان وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل (التيار الوطني الحر) الذي دعا الى وقف استقبال اللاجئين السوريين إلا في حالات استثنائية، وإخراجهم من لبنان لإقامة مخيمات لهم على الأراضي السورية، بحجة أن هناك الكثير من المناطق أصبحت آمنة في سوريا. أما وزير الداخلية اللبناني مروان شربل، فقد صرح أواخر الشهر الماضي أن اللاجئين السوريين «بدؤوا يهددون الوضع الأمني في البلاد». أما الرئيس اللبناني ميشال سليمان فقد اعتبر في افتتاح اجتماع مجموعة الدعم الدولية للبنان، أن مشكلة اللاجئين السوريين في لبنان أصبحت «خطراً وجودياً»، وأنها « تهدد الوحدة اللبنانية»!

لقد أدرك اللاجئ السوري بحسه السياسي العفوي الانقسامات اللبنانية السياسية والطائفية وبالتالي المناطقية، وأدرك خصوصية كل منطقة اختار النزول فيها، وكان هذا التوزع ضروريا من أجل قدر أكبر من الاستقرار والتكيف، مع ذلك لم يتوفر هذا دائماً. فنتيجة لهذا التحريض العنصري ذي المنشأ السياسي والإعلامي بالدرجة الأولى، يعمل اللاشعور الجمعي اللبناني على تضخيم امكانيات اللاجئ السوري في تحويل الحياة في لبنان الى جحيم، وبدا وكأن اللبنانيين سيخسرون كل النعيم الذين تمتعوا به قبل ظاهرة اللاجئ السوري. فيصبح الكساد والبطالة وأزمة السير الخانقة وغلاء الأسعار وانقطاع الكهرباء والتحرش الجنسي وغيره من الجرائم، تبدو لدى البعض وكأنها ظواهر غريبة عن اللبنانيين. طبعا كل تلك الهواجس واستثمارها كتحريض شعبي تعفي الحكومة اللبنانية من المساءلة عن الفساد والهدر الحكومي والخلل في السياسات الاقتصادية وقانون العمل وحماية المستهلك وغيرها ... هكذا يبدو اللاجئ السوري في لبنان ضحية للمرة الثانية، وهذه المرة للاستثمار السياسي وللتركيبة الاجتماعية اللبنانية العصية على التجانس بفضل هذا الاستثمار السياسي التاريخي للمجتمع اللبناني. أما الإعلام اللبناني في جزء واسع منه فيمثل الاداة الفعالة لهذا الاستثمار. لاشك أن لبنان والذي يقدر عدد سكانه بحوالي أربعة ملايين نسمة بلد صغير، ويشكل اللاجئون السوريون فيه عبئا اقتصاديا، وليست القضية رد دين العام 2006 طالما أن الامكانيات ومدة اللجوء يصعب المقارنة بينها في الحالتين السورية واللبنانية، لكن ليس هناك ما يبرر تغليب الهاجس الأمني والاقتصادي والسياسي وتضخيمه على حساب ما هو انساني في التعامل مع هؤلاء اللاجئين. فمن الممكن، إذا توافرت الإرادة السياسية، بذل الجهد العملي بالتعاون مع المعنيين دوليا وإقليميا. هذا التعاون الذي أعاقه أساساً عدم اعتراف الحكومة اللبنانية بهم كلاجئين بحجة شعار «النأي بالنفس»، الذي أثبت فشله عمليا وإفلاسه سياسيا.

يبدو أن حراكاً مدنياً لبنانياً من مؤسسات حقوقية وإنسانية بدأت يمضي في اتجاه الضغط على الحكومة اللبنانية لتتحمل مسؤولياتها الإنسانية أولا، ومن ثم القانونية الدولية تجاه هؤلاء اللاجئين، منها المؤسسة اللبنانية للديمقراطية وحقوق الانسان (لايف). كما أن الغالبية اللبنانية الصامتة بدأت تدرك أنها معنية بإيصال صوتها دفاعا عن لبنان وحمايته من عنصرية يريد بالعض من لبنان الرسمي والشعبي تسليم نفسه لها، والتي عبرت عن نفسها من خلال «حركة مناهضة العنصرية في لبنان» التي تريد ايصال رسالة مفادها «نقف ضد ما يبث ويحرّض عليه في وسائل الإعلام من عنصرية وجنون ولا إنسانية، ونعتذر عن كل تلك الإساءات تجاه اللاجئين السوريين، هؤلاء لا يمثلون اللبنانيين كلهم».

بيان توافقي: لبنان سيسمح للمواطنين بمقاومة إسرائيل

وافقت الحكومة اللبنانية الجديدة على بيان لسياسة توافقية يوم الجمعة الماضي، ولم يصل البيان إلى حد ضمان دور حزب الله صراحة في مواجهة إسرائيل، ولكنه يعطي كل المواطنين الحق في مقاومة الاحتلال أو الهجمات الإسرائيلية.

وجاء الاتفاق على الصيغة التوافقية بعد خلاف استمر أسابيع، وجعل الحكومة تصل إلى حافة الانهيار، ويمهد الآن الطريق أمام رئيس الوزراء تمام سلام لإجراء اقتراع على الثقة في حكومته.

وقال وزير الإعلام رمزي جريج للصحفيين إن معظم الوزراء وافقوا على البيان التوافقي الذي يعلن حق المواطنين اللبنانيين "في المقاومة للاحتلال الإسرائيلي ورد اعتداءاته واسترجاع الأرض المحتلة."

وتم التوصل للاتفاق بعد بضع ساعات من إعلان الجيش الإسرائيلي إطلاق قذائف دبابات ومدفعية على جنوب لبنان رداً على قنبلة استهدفت جنوده الذين يقومون بدوريات على الحدود. ولم تشر الأنباء إلى إصابة أحد من الطرفين.

ويسود عموما الهدوء منطقة الحدود بين إسرائيل ولبنان منذ الحرب غير الحاسمة التي اندلعت بين إسرائيل وحزب الله اللبناني في 2006 ، ولكن القوات الإسرائيلية مازالت تسيطر على ما لا يقل عن ثلاثة جيوب من الأراضي المحتلة التي يطالب لبنان بالسيادة عليها.

وقال بيان الحكومة "استنادا إلى مسؤولية الدولة في المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه وسلامة أبنائه تؤكد الحكومة إن واجب الدولة وسعيها لتحرير مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والجزء اللبناني من الغجر بشتى الوسائل المشروعة مع التأكيد على الحق للمواطنين اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، ورد اعتداءاته، واسترجاع الارض المحتلة."

ويمهد الاتفاق على هذا الإعلان الطريق أمام سلام لطرح حكومته أمام اقتراع على الثقة، وذلك بعد ما يقرب من عام من تكليفه أول مرة بمحاولة تشكيل حكومة بعد استقالة سلفه نجيب ميقاتي.

وعكس هذا الإعلان حلاً وسطاً بين الائتلاف السياسي الذي يتزعمه حزب الله الذي سعى للحصول على ضمان حق حزب الله في قتال إسرائيل، وتبرير الاحتفاظ بترسانته الضخمة من الأسلحة، وبين المعارضين السياسيين الذين سعوا إلى التشديد على دور الدولة في حمل السلاح.

وزادت حدة التوتر بين حزب الله وخصومه "السنة" داخل لبنان بسبب الحرب الأهلية في سوريا، حيث يقاتل مقاتلو حزب الله إلى جانب قوات بشار الأسد ضد مقاتلين من "السنة" يدعمهم كثيرون من السنة اللبنانيين.

متوجهاً إلى واشنطن: عباس يواجه ضغوطاً مزدوجة في محادثات السلام

القدس (رويترز) – في الوقت الذي يزداد فيه التشاؤم يوما بعد يوم إزاء مستقبل محادثات السلام في الشرق الأوسط ، يلتقي الرئيس الأمريكي باراك أوباما الرئيس الفلسطيني محمود عباس في واشنطن يوم غد في محاولة لكسر الجمود.

وتنتهي الشهر القادم المهلة المحددة للتفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتسعى واشنطن لإقناعهما بتمديد أجل المباحثات داخل إطار عمل جديد، لكن التوقعات بحدوث تقدم وشيك ضعيفة.

فبعد محادثات مبدئية على مدى ثمانية أشهر، وبعد ما لا يقل عن عشر زيارات للمنطقة، تحدث وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بنبرة تشاؤم غير معتادة خلال جلسة بالكونجرس يوم 12 مارس/ آذار الجاري، مشيرا إلى أنه لم يتحقق تقدم يستحق الذكر حتى الآن.

وقال كيري : «مستوى انعدام الثقة بنفس ضخامة أي مستوى سبق وأن رأيته، وكل جانب لا يرى أن الجانب الآخر جاد فعلا. وكل جانب لا يرى أن الآخر مستعد لاتخاذ بعض الخيارات الهامة التي ينبغي اتخاذها هنا.»

ومع هذا قال كيري: إن تمديد أجل المحادثات مازال أمراً ممكنا. والهدف من مشاركة أوباما المباشرة في الأمر هو إعطاء المزيد من قوة الدفع. وكان قد التقى برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هذا الشهر.

وقال مسؤول أمريكي كبير إن أوباما أبلغ نتنياهو إنه سيسعى لاستخلاص «قرارات صعبة» من عباس، وإنه سيعقد معه اجتماعات مغلقة كما فعل مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، سعياً لتضييق هوة الخلافات والاقتراب من التوصل لاتفاق إطاري.

وأضاف المسؤول إن أوباما سيبلغ أيضا عباس بأنه «يجب ألا نضيع فرصة السلام الحالية»، وسيوضح مزايا السلام للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من عدم إعلان بنود الاتفاق الجاري بحثها، لكن الفلسطينيين يقولون إن المؤشرات الأولية توحي بأنه سيعرض عليهم سقف أقل مما وضعه الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عام 2000 فيما أطلق عليه «معايير كلينتون».

وأوضح مساعدو أوباما أنه يريد أن ينظر الجميع إلى وثيقة إطار العمل على أنها محايدة، رغم الشعور السائد بين كثير من الفلسطينيين بأن واشنطن تتخذ جانب إسرائيل.

وإلى جانب ما يسمى بالقضايا الجوهرية ظهرت أيضا عقبات أخرى أمام التوصل لاتفاق، وبخاصة مطلب نتنياهو بأن يعترف عباس بإسرائيل كدولة يهودية.

وتقول إسرائيل إن هذا سيظهر جدية عباس إزاء إنهاء الصراع، لكن الفلسطينيين يقولون إن هذا سيضعف موقفهم. ويقول عباس إن قبول هذا سيحرم شعبه فعليا من صلتهم بالأرض، وسيعني كذلك التخلي عن حق العودة بالنسبة لنحو خمسة ملايين لاجئ فلسطيني وأبنائهم وأحفادهم.

وأيدت واشنطن الموقف الإسرائيلي، لكن في خطوة ربما تكشف عن خيبة أمل إزاء نتنياهو قال كيري أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب يوم الخميس الماضي إن من «الخطأ» إثارة المسألة مرارا وتكرارا على أنها «العامل الحاسم».

وإلى جانب إصراره على عدم الرضوخ في هذه النقطة، يواجه عباس أيضا ضغوطاً في الداخل كي لا يوافق على أي اتفاق ذي صياغة فضفاضة يمكن أن تطيل أمد المفاوضات دون علامة واضحة في الأفق على نهايتها.

في الثقافة السياسية

د. عبدالله تركماني

من المؤكد أنّ الثقافة السياسية، مثل كل مستويات الثقافة، ليست معطى ثابتاً، بل هي معطى تاريخي يخضع لأولويات التطور الاقتصادي والاجتماعي. ففي العالم العربي مثلا تحولت البنية العائلية الأبوية، من جرّاء سياسات التحديث السطحي والفوقي، إلى « أبوية مستحدثة » حسب تعبير الدكتور هشام شرابي. وقد ترتب على ذلك موقف ملتبس من الآخر الغريب عن العائلة، وفي بعد آخر هو من عرق آخر، أو لا ينتمي إلى الطائفة، وفي نهاية المطاف هو الأجنبي.

بينما تتميز الثقافة السياسية الحديثة بأنها:

– إنسانية، من حيث اتجاهها إلى توعية الإنسان بحقوقه وواجباته، بهدف ما يحقق له ماهيته وجوهره.

– تنويرية وعقلانية، من حيث تأسيسها على مفاهيم الحرية والاختلاف والكرامة والمساواة والديمقراطية، بقصد تنوير الأفكار والأذهان والسلوكات والعلاقات.

– نقدية، من حيث نزوعها إلى إعادة النظر في مختلف القيم والمبادئ والسلوكات التي تتنافى مع قيم العصر.

– عصرية، من حيث ضمانها تفتُّح شخصية المواطن على المحيط الذي يعيش فيه، من أفراد ومؤسسات وقوانين، والتفاعل الإيجابي معه.

– قانونية، من حيث اقتناعها بضرورة تفصل السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، القضائية. وضرورة انبثاق السلطة التشريعية عن انتخابات حرة ونزيهة وتعددية، تمارس دورها في تشريع القوانين ومراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية. أما السلطة القضائية، فيجدر بالثقافة السياسية العصرية أن ترسخ مفهوم استقلاليتها التامة عن أية مؤثرات خارجة عن إطار القانون والعدالة القضائية.

وقد لا نكون بحاجة إلى توضيح العلاقة بين التربية والثقافة، بما فيها الثقافة السياسية، فالعلاقة بينهما تمتد جذورها في أعماق الفكر الاجتماعي والإنساني، وتُعَدُّ من حقائق العلم في هذا الميدان، فالثقافة بالنسبة للتربية الإطار العام المحدد لحركتها وتوجهاتها، وعلى ضوئها تصوغ فلسفتها، وتستمد غاياتها وأهدافها.

والتربية بالنسبة للثقافة: إحدى عناصرها ومكوناتها، ومقوماتها، والشرط الضروري لحفظها واستمراريتها ونقلها للأجيال، والعامل الفاعل في تجديدها وتطويرها، وانتقاء عناصرها ذات الفائدة في بناء المجتمع، ونهوضه وتقدمه، والحفاظ على تماسكه ووحدته، وهويته وذاته الوطنية. فالتربية وإن كانت إحدى عناصر الثقافة إلا أنها بمثابة القلب منها، الذي تتحرك حوله مختلف العناصر والمنظومات الأخرى، مما يؤكد أنّ العلاقة بين التربية والثقافة علاقة تفاعل، وتأثير متبادل، بالدرجة التي لا يمكن تصور وجود إحداهما دون وجود الأخرى. وقد ازدادت العلاقة وثوقاً، تلاحماً وترابطاً، في ظل التغيّرات ذات التأثير العميق على مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

وتُعَدُّ التربية أحد العناصر المهمة القادرة على توفير ثقافة سياسية قائمة على تنمية قيم واتجاهات التفاعل والمشاركة بين المواطنين، والإخاء بين الأمم والشعوب، وتحقيق التفاهم والسلام العالمي، وذلك من خلال:

– العمل على تنمية ثقافة الديمقراطية داخل المدرسة، تعميقاً لقيم التسامح والاحترام المتبادل، والتعبير عن الرأي والحوار المثمر، وتشجيع التلاميذ على المشاركة في عمليات صنع القرار.

– تنمية قيم المواطنة لدى الشباب، لضمان مشاركتهم الفعالة في الحياة السياسية، وتحقيق الأهداف المنشودة، والقدرة على نقدها وتقويمها.

ولا شك أنّ وسائل الإعلام تشكل مصدر تلقّي معلومات ونماذج من السلوك والقيم، وبذلك تساهم في تشكيل أذهان الأطفال والشباب وتطلعاتهم وأنماط سلوكهم، سواء كأفراد، أو في علاقتهم مع الآخرين. مما يلزم استحضارها كمصدر رئيسي للثقافة السياسية والتنشئة المواطنية.

وفي هذا الإطار تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني التطوعية في تدعيم الثقافة السياسية وترقية الحياة إلى مستوى أفضل، انطلاقاً من الإحساس بعمق الانتماء الوطني ومسؤولية المشاركة المجتمعية. مما يعطي هذه المنظمات وجهة تمكّنها من القيام بدور هيئات تنمية تتوسط العلاقة بين السلطة والأفراد، حامية بذلك سلطة الدولة من اندفاع الأفراد، والأفراد من تسلط السلطة، وهو ما يساعد – في آخر الأمر – على تحقيق الاعتدال والاتزان في الحياة الاجتماعية من جهة، ويعمق الثقافة السياسية العصرية من جهة ثانية.

وهكذا، فإنّ الإنسان في الدولة العصرية يولد مواطناً ويتفهم مواطنيته شيئاً فشيئاً، ويستوعب مضامينها ومستلزماتها بالتدريج، بواسطة حياته في الأسرة وفي المدرسة وفي محيطه الاجتماعي والسياسي، إلى أن يصبح شخصاً مستقلاً، مسؤولاً تمام المسؤولية عن نفسه. إذن، في هذه الأوساط الثلاثة الأساسية تُنحت شخصية الفرد، ويتحدد مصير المجتمع الذي لا يمكن أن يستقيم ما لم تضطلع هذه الأوساط بدورها في نشر الثقافة السياسية القويمة بين الناس (ليست الشعارات التي تحرض على العنف والتطرف، وليست الخطاب الشعبوي، الذي يفتقر إلى العقلانية، ويقلل من أهمية الفكر الحر ويحط من شأنه، وتكمن وظيفته في التسويغ والتبرير، وطمس واقع الفروقات والاختلافات، واللجوء إلى التلفيق)، وتبصير الناشئة بحقائق الأمور، وتربيتها على ما يوجه الاجتماع الإنساني من احترام للذات البشرية وحقوقها الأساسية، تأصيلاً لحياة مدنية تنبذ العنف، وتقاوم كل أشكال التفرقة بين البشر.